رسوم النظافة.. حيَّرت الجميع..!!

المواطنون يرفضون الاقتراحات الجديدة.. ويطالبون بالمساواة

تفرقة بلا منطق.. وكلمة «مساكن المدن» مطاطة..!!

أسامة شعراوى

نجيب رمزى

سمير منير

محمد سهل

رئيس مركز الدراسات المعمارية:

٨٠٪ من الشقق عشوائية.. وتصنيفها صعب

وائل مراد

إبراهيم فخرى

ياسر حسن

هانى محمد

المستشار جميل قلدس:

غير دستورية.. تستوجب الطعن إذا أقرها مجلس الشعب

كتب ـ أحمد عبدالقوى

للمرة الثانية .أثارت رسوم النظافة حيرة الجميع كما اشعلت جدلا حاميا حول مدى دستوريتها .رفض المواطنون الاقتراحات الجديدة لهذه الرسوم والمقرر مناقشتها بمجلس الشعب الأسبوع القادم تمهيداً لتطبيقها من أول فبراير المقبل وتشمل تحصيل جنيهين عن كل مسكن فى القرى وثلاثة جنيهات فى الأحياء الشعبية ومن ٣ إلى ١٠ جنيهات لمساكن المدن ومن ١٥ إلى ٢٥ جنيهاً للمحلات على أن تحدد المجالس المحلية قيمة الرسوم حسب نوعية المسكن ويتولى تحصيلها عمال النظافة.

اكدوا أن هذه الاقتراحات تنطوى على تفرقة غير منطقية كما ان مساكن المدن كلمة «مطاطية» فالمدينة الواحدة بها فيلات ومساكن يقطنها محدودو الدخل وطالبوا بتوحيد الرسوم على الجميع تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ومراعاة لظروف غير القادرين بغض النظر عن مكان سكنهم.

أصحاب المحلات طالبوا بأن يتم تحديد الرسوم بناء على نوعية النشاط وحجمه والبعض اقترح التحصيل سنوياً مع العوايد.

خبراء الدراسات المعمارية اكدوا ان الاقتراحات تفتقد للواقعية لانها تجاهلت مساحات الشقق.

وقال خبراء القانون انه إذا وافق مجلس الشعب على هذه الاقتراحات فلابد من طعنها لأنها تعتبر قرارات غير دستورية حيث تميز طائفة على أخرى.

● محمد سهل ـ من مدينة نصر: تصنيف رسوم النظافة إلى فئات طبقاً للمناطق السكنية بحيث يدفع سكان المناطق الشعبية أقل من سكان المدن يعد تفرقة غير منطقية فقد يسكن موظف بمدينة نصر ولكن دخله أقل بكثير من آخر مقتدر بمنطقة شعبية ومخالفاته قد تكون الأكثر من الأول!!

● هانى محمد ـ وسط البلد: لا مفر من توحيد رسوم النظافة على الجميع بحيث تكون جنيهين أو ثلاثة على كافة الشقق.

● صلاح ثابت ـ من الفرج: مهما تعددت الاقتراحات فالزبال التقليدى هو الحل المنطقى الذى يفضله الجميع.

● ياسر حسن وحسن على ـ من بولاق الدكرور: منطقتنا شعبية وبجوارها توجد «المهندسين» والتفرقة فى الرسوم بين المنطقتين يعد ظلماً.. ثم ما هو معيار الحكم على الساكن بمنطقة راقية إذا كان مقتدرا أم لا؟!

● سمير منير ـ من عزبة النخل: تحديد المجالس المحلية لقيمة الرسوم حسب نوعية السكن ـ متميز أم لا ـ يجعل كل فرد يقارن نفسه مع جاره فتبدأ المشاكل.

● على محمد ـ من مدينة نصر: كيف سيتم التعامل مع المناطق الشعبية كعزبة النخل والمرج ومنشية ناصر والحى السادس والتى تتبع مدينة نصر كمنطقة راقية؟

رسوم النظافة.. حيَّرت الجميع.. «بقية ص١»

● خليل محمد خليل ـ من ميت غمر: فى القرى لسنا بحاجة لإزالة القمامة فالدواجن والطيور تتغذى عليها

● وليد عبدالفتاح: مساكن المدن كلمة «مطاطية» فالمدينة الواحدة بها فيلات ومساكن يقطنها محدودو الدخل!

● وائل مراد ـ صاحب محل: تحديد الرسوم على المحلات من ١٥ إلى ٢٥ جنيهاً يفتقد الدراسة .. فمحلات الطيور وعصير القصب ـ مثلا ـ لا تقارن بمحلات الذهب.

● جمال حامد ـ صاحب محل: يجب حسم قضية رسوم النظافة بالرجوع للمتخصصين وينبغى ان يكون التحصيل بإيصالات معتمدة وعليها ختم النسر

● نجيب رمزى ـ صاحب محل: اقترح التحصيل سنوياً مع العوائد

● رجب محمود ـ صاحب محل: كيف أدفع ٢٠ جنيهاً شهرياً مقابل الايجار وأدفع ٢٥ جنيها مقابل النظافة؟!

● صلاح القشطوطى ـ وكيل مجلس محلى باب الشعرية: ليس منطقيا المساواة بين محل يعمل ليلاً ونهاراً بشارع رئيسى مع آخر فى «زقاق».

● أسامة شعراوى ـ عضو مجلس محلى باب الشعرية ـ قيام المجالس المحلية بتحديد رسوم النظافة حسب نوعية المسكن امر جيد باعتبارها أقرب للسكان ولكنا نحتاج لمزيد من التحديد والوضوح

● د. محمد عبدالباقى ـ رئيس مركز الدراسات المعمارية والتخطيطية: هذا التصنيف ممتلئ بالثغرات فقد تجاهل مساحات الشقق تماما وليس منطقياً المساواة بين شقة مكونة من أربع حجرات وأخرى من حجرتين فقط كما ان ٨٠٪ من الوحدات السكنية بمصر تعتبر عشوائية.. فكيف نصنفها؟!

قال: لا يوجد الآن قرية بمفهومها القديم حيث يوجد بها المنشآت الخرسانية المماثلة للمدن والتى قد يوجد بها المساكن الريفية خاصة فى المناطق العشوائية. كما ان الاحياء الشعبية غير واضحة المعالم. مما يؤكد عدم واقعية التصنيف.

● المستشار جميل قلدس ـ رئيس محكمة الاستئناف سابقاً: إذا تمت مناقشة هذه الاقتراحات بمجلس الشعب والموافقة على تميز طائفة على أخرى فإن القرارات تعتبر غير دستورية وتفتقد إلى العدل الاجتماعى وتستوجب الطعن.. فالنظافة يتم تحصيلها على أنها رسوم مقابل خدمة محددة وثابتة يستفيد منها الجميع.

واقترح تحصيل رسوم النظافة سنوياً مع العوايد بحيث تكون خمسة جنيهات ـ مثلاً ـ للشقق وتزداد قليلاً بالنسبة للمحلات.

وسكرتارية السيد نجيل بمعاقبة فخرى حسن مليجى وسامى أحمد سالم بالسجن المشدد «١٠ سنوات» و٢٠٠٠ جنيه غرامة لكل منهما بتهمة الرشوة.

كانت هيئة الرقابة الإدارية فرع جنوب سيناء قد تلقت معلومات تفيد بطلب المتهمين ويعملان محضرين بمحكمة جنوب سيناء رشوة ٥٠٠٠ جنيه من إبراهيم حسن سالم لتفنيذ الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى ١٥٠ لسنة ٢٠٠١ فطلبت الرقابة الإدارية من المبلغ مجاراة المتهمين.

تم استصدار إذن من النيابة العامة وضبط المتهمين أثناء تقاضيهما الرشوة.. وبعرضهما على النيابة احالتهما إلى المحكمة التى أصدرت حكمها المتقدم.

البنوك الملزمه ... س المال حيث ... كمة الدستورية ... جع عن قرار

... الشركات أن ... ركة وتستفيد ... الغلق فى ١٥ ... تظام شركات ... المجاورة.

... الشعبة بأن ... ركات الوقت ... ك الذى كان له ... الدولار.

... الشركات ان ... تحسين مناخ ... المرحلة القادمة ... المركزى.

واوضحت أن الفتوى التى ... عدم شرعية الزواج استناداً الى ... الشريف.. «روت عائشة رضى الله ... ولابن عباس رضى الله عنهما أن رسـ[ول الله] صلى الله عليه وسلم قال يحرم من ... ما يحرم من النسب متى كان الرضـ... منه وهى ستان على المفتى به.

وعلى ذلك تكون الزوجة خالة زوجـ... الرضاعة فيجب التفريق بينهما عـ... القضاء لان عقد الزواج وقع باطلاً.

ازاء هذه الواقعة الغريبة تحر... تسوية بورسعيد برئاسة ابراهيـ... مهران وعضوية الإمام محمـ... وبثينة شحاتة الاخصائيان الاجـ... وسعد النجار وأحمد السيد (قـ... للتاكد من حقيقة هذا السر الغريـ... هو حقيقى ام انه ادعاء وخرافـ... المسنة التى بلغت من العمر عتياً.